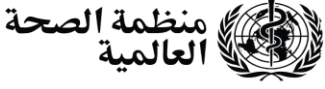


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CL 2024/10-EXEC

يناير/كانون الثاني 2024

إلى:

جهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي

وجهاً الاتصال التابعة للمنظمات الدولية التي تتمتع بصفة مراقب في الدستور الغذائي

من قبل:

أمانة هيئة الدستور الغذائي،

وبرنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الموضوع:

طلب إبداء تعليقات على المسودة الأولى المتفق عليها من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة

2026-2031 والرودود على الأسئلة لاستهلال النقاش حول الأهداف والنتائج

آخر مهلة: 5 أبريل/نيسان 2024

المعلومات الأساسية

للحصول على معلومات أساسية، يُرجى الرجوع إلى النقاش المنعقد والقرارات المتخذة خلال الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي¹.

طلب إبداء التعليقات

ينبغي لأعضاء الدستور الغذائي والمراقبين فيه، عند الإدلاء بتعليقاتهم، أن يحيطوا علمًا بالتوصيات التالية التي وافقت عليها الدورة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والثمانين من أجل صياغة الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031:

- ينبغي صياغة بعض الأهداف الاستراتيجية الطموحة والرفيعة المستوى؛
- وينبغي للأهداف الاستراتيجية أن تكون طموحة. وعليه، لن يساهم الدستور الغذائي إلا في تحقيق هذه الأهداف، وليس بالضرورة تحقيقها خلال دورة الخطة الاستراتيجية؛
- وينبغي للأهداف الاستراتيجية أن تكون واقعة ضمن إطار الغرض الدستوري للدستور الغذائي وأن تأخذ بعين الاعتبار مسودة السرد عن "دوافع التغيير".

ومع التذكير بأن غرض الدستور الغذائي هو وضع مواصفات تحمي صحة المستهلكين وتضمن الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، يُدعى أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون فيه إلى إبداء تعليقاتهم على المسودة الأولى للرؤية، والمهمة، والقيم الرئيسية، ودوافع التغيير، ودور الدستور الغذائي، ووصف رفيع المستوى لأساليب عمل الدستور الغذائي، الخاصة بالخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، على النحو الوارد في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

¹ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/>

وعلاوة على ذلك، يُدعى أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون فيه إلى تقديم ردود على الأسئلة التالية لاستهلال المناقشة حول أهداف ونتائج الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031:

- ما الذي يمكن أن تفعله هيئة الدستور الغذائي لإحداث أكبر أثر على حماية صحة المستهلك والترويج للممارسات النزيهة في تجارة الأغذية في الفترة حتى عام 2031؟
- وكيف يمكن أن يستجيب الدستور الغذائي، اتساقاً مع الغرض المتوخى منه، للآثار المترتبة على دوافع التغيير المحددة في القسم ذي الصلة من مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2031 من حيث سلامة الأغذية والتغذية وجودة الأغذية، وكيف يمكنه دعم الجهود الرامية إلى معالجة هذه الدوافع؟

وستؤخذ بعين الاعتبار التعليقات المقدمة ردًا على هذا التعميم عند إعداد المسودة التالية للخطة الاستراتيجية. وخلال المهلة المتاحة لإبداء التعليقات، سيعقد رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه مشاورات غير رسمية مع الأقاليم من خلال المنسقين الإقليميين ومع المراقبين. وسيبذل الرئيس ونوابه قصارى جهدهم من أجل عقد هذه المشاورات غير الرسمية في أقرب وقت ممكن بعد إصدار هذا التعميم. وسيكون الغرض من المشاورات غير الرسمية هو تشجيع التفاعل والمناقشة والتفكير، ودعم الأعضاء والمراقبين في الرد على التعميم.

وستُرسل التعليقات الخطية الواردة ردًا على هذا التعميم، وكذلك نتائج المشاورات غير الرسمية إلى الدورة السادسة والثمانين لهيئة الدستور الغذائي المقرر عقدها في الفترة من 1 إلى 5 يوليو/تموز 2024.

التوجيهات بشأن إبداء التعليقات

ينبغي إبداء التعليقات من خلال جهات الاتصال لدى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي باستخدام نظام التعليقات الإلكتروني (OCS).

ويجوز لجهات الاتصال لدى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي تسجيل الدخول إلى نظام التعليقات الإلكتروني والاطلاع على الوثيقة المفتوحة للتعليقات عن طريق اختيار "Enter" في صفحة "My reviews"، المتاحة بعد تسجيل الدخول إلى النظام.

ويمكن الاطلاع على الموارد الأخرى في نظام التعليقات الإلكتروني، بما في ذلك الأسئلة المتكررة ودليل المستخدم والدليل الموجز، من خلال الرابط التالي: <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/circular-letters/ar>.

ولطرح أي أسئلة عن نظام التعليقات الإلكتروني، يرجى الكتابة إلى: Codex-OCS@fao.org.

المرفق الأول

المسودة الأولى للعناصر التالية من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: الرؤية؛ والمهمة؛ والقيم الرئيسية؛ والسرد عن دوافع التغيير؛ ودور الدستور الغذائي؛ ووصف رفيع المستوى لأساليب عمل الدستور الغذائي

الرؤية

"حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع في كل مكان".

المهمة

"حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية خاصة بسلامة الأغذية وجودتها قائمة على أسس علمية".

القيم الرئيسية

تلتزم هيئة الدستور الغذائي مجددًا بالقيم الرئيسية التالية التي سوف توجه عملها لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية:

- الشمولية
- التعاون
- بناء التوافق²
- الشفافية

مقدمة

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في عام 1963. وتضم الهيئة اليوم 188 من البلدان الأعضاء ومنظمة عضوًا واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الهيئة 240 منظمة حكومية دولية ومنظمة دولية غير حكومية بصفة مراقب.

ويتمثل الغرض الدستوري³ للهيئة في وضع مواصفات غذائية دولية وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية. وفي ظلّ تزايد العولمة وتزايد أحجام الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، يجب أن تكون الهيئة قادرة أيضًا على الاستجابة في الوقت المناسب لتأثيرات الاتجاهات والتحديات الناشئة التي تواجه حماية صحة المستهلك في ما يتعلق بالممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، وطالما أن الخطوات المتخذة لمعالجة هذه التأثيرات قابلة لأن تخضع لمواصفات.

وتراعي الهيئة عند القيام بعملها، حيثما كان ذلك مناسبًا، السياسات والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية ذات الصلة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية، بما يتفق مع الوفاء بغرضها الفريد المتمثل في حماية

² ينبغي أن يستند التوافق إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

³ المادة 1(أ) من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.

صحة المستهلكين وضمن ممارسات عادلة في تجارة الأغذية من خلال وضع مواصفات غذائية دولية. وحسب الاقتضاء، يعمل الدستور الغذائي بشكل وثيق مع هذه المنظمات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

[يكمّن الهدف من هذه الخطة الاستراتيجية في تعزيز الغرض الدستوري لهيئة الدستور الغذائي خلال الفترة 2026-2031. ولا تحلّ هذه الوثيقة محلّ الغرض القانوني للدستور الغذائي أو أحكام دليل الإجراءات، أو توسّع من نطاقها، أو تتعارض معها.]

دوافع التغيير

يتواصل تطوّر البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وتمثّل التغييرات في نظام سلسلة الإمداد العالمي للأغذية، وجهود ترشيد استخدام الموارد، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، والشواغل المتصلة بالأمن الغذائي وسلامة الأغذية، وسوء التغذية، والتغيرات الديمغرافية، والابتكارات في العلوم والتكنولوجيا المتصلة بالأغذية، والغش في الأغذية، وتغير المناخ، [وفقدان التنوع البيولوجي]، والتلوث، وندرة المياه، التي قد تطرح فرصًا وتحديات جديدة.

وتعترف التوجهات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية بأهمية نظم الرقابة على الأغذية، بناءً على الأدلة العلمية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما أنها تدرك أهمية النظم الزراعية والغذائية في الاستجابة للدوافع العالمية الرئيسية التي تتراوح من التغيرات البيئية والتقدم الرقمي إلى المخاطر الناشئة في سلسلة الأغذية وأساليب التخفيف من هذه التحديات، مثل تحويل النظام الغذائي وتعزيز نهج الصحة الواحدة.⁴

وتُبرز أيضًا خطة العمل المشتركة لنهج الصحة الواحدة (2022-2026) التابعة للتعاون الرباعي المؤلف من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، أهمية نهج الصحة الواحدة بالنسبة إلى سلامة الأغذية.

كما تقرّ منظمة التجارة العالمية بالأهمية المحورية لعملية وضع مواصفات الدستور الغذائي في النظام المتعدد الأطراف في سياق التحديات العالمية الناشئة.

وتشير كل هذه المبادرات إلى أهمية الدور الذي تؤديه سلامة الأغذية في دعم الصحة العامة والأمن الغذائي والتجارة والحاجة إلى دمج الاستبصار والاستعداد للقضايا الناشئة في المستقبل. كما أنها تسلط الضوء على أن سلامة الأغذية تلعب دورًا حاسمًا في التحول الناجح للنظم الزراعية والغذائية من أجل تلبية احتياجات العالم.

دور الدستور الغذائي

يجب على الهيئة الحفاظ على محور تركيز ثابت على الغرض الدستوري منها. ويجب أن تكون قادرةً على نحوٍ كافٍ على الاستجابة بصورة استباقية ومرنة وفي الوقت المناسب للقضايا الناشئة التي تؤثر في سلامة الأغذية وجودتها⁵ بهدف حماية صحة المستهلكين وضمن ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية.

⁴ الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031، والأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة بالنسبة إلى سلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية 2022-2030.

⁵ تخضع دراسة العوامل الأخرى في عملية الدستور الغذائي الخاصة بوضع مواصفات لبيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار. وينبغي أن يستند التوافق في الآراء إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

وقد حقق نظام وضع مواصفات الدستور الغذائي أداءً جيدًا خلال الأعوام الستين التي مضى عليها وجود الدستور الغذائي. ويرتكز النظام على العملية الموصوفة في دليل الإجراءات، حيث يتمثل المنتج في مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسة، والتي يشار إليها عادة بنصوص الدستور الغذائي. وتقوم الهيئة، باعتبارها مسؤولة عن إدارة المخاطر، بوضع نصوص الدستور الغذائي التي تساهم عندما يدجها الأعضاء في التشريعات الوطنية في ضمان سلامة الأغذية وإمكانية التجارة فيها. ويعد الأساس العلمي الذي تدعمه نصوص الدستور الغذائي أمرًا أساسيًا لضمان احتفاظ الدستور الغذائي بمكانته المرموقة باعتباره المرجع الدولي لسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وكذلك المصدر الرئيسي للمواصفات الغذائية القائمة على العلوم بالنسبة إلى العديد من البلدان والمعترف بها من قِبَل منظمة التجارة العالمية.

وإذ نتقدّم نحو المستقبل، يمكن للدستور الغذائي أن [يواصل تآدية/تعزيز] دوره المحوري في دعم النهوض بالغايات العالمية من خلال وضع مواصفات غذائية دولية. ويوفر التعاون عبر النظام المتعدد الأطراف للتجارة والأغذية، فوائد عديدة للدستور الغذائي ولأعضائه، بما في ذلك تعزيز سلامة الأغذية، وتعزيز الشراكات، والتواصل الفعال بشأن المخاطر، والمواءمة بين التنظيمات، والقدرة على التصدي للتحديات العالمية المعقدة.

ويمكن أن توفر نصوص الدستور الغذائي بيئة تمكينية تسهّل اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج لمعالجة التحديات العالمية المتعلقة بمجالات مثل تغير المناخ والبيئة والاستدامة والتجارة. ومن خلال القيام بذلك، يعترف الدستور الغذائي بأن التنوع الدولي المتأصل في النظم الغذائية يعني أن القيم أو الحلول المختلفة قد تكون ذات صلة في الحالات أو السياقات الوطنية أو الإقليمية المختلفة.

وصف رفيع المستوى لأساليب عمل الدستور الغذائي

تعيد هيئة الدستور الغذائي التزامها بأساليب العمل التالية، التي ستقوم من خلالها بوضع نصوص الدستور الغذائي التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهدافها:

معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب

يتطوّر محور تركيز أعضاء الدستور الغذائي واحتياجاتهم، كما تتطور البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وسيتعين على الدستور الغذائي أن يتحلّى بالاستباقية والمرونة وأن يستجيب في الوقت المناسب للفرص والتحديات التي تنجم عن ذلك.

وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر

يقدر الأعضاء والعاملون في تجارة الأغذية ممن يستخدمون مواصفات الدستور الغذائي القاعدة العلمية المتينة التي يقوم عليها الدستور الغذائي. ويجب أن يستمر الدستور الغذائي في إعطاء الأولوية لتوفير مشورة علمية مستقلة وحسنة التوقيت وعالية الجودة، من خلال برنامج مستدام وممول بشكل كامل.

ومن الضروري إتاحة بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي بحيث تكون المشورة العلمية المقدمة شاملة، وتكون مواصفات الدستور الغذائي ذات صلة بالنسبة إلى الإمدادات الغذائية العالمية. ويتطلب ذلك، ضمن أمور أخرى، بناء قدرات في البلدان النامية تكون خاصة بعملية إعداد بيانات سليمة والتحليل العلمي وزيادة القدرات الإجمالية للقيام بهذا العمل.

زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

إن الاتصالات التي تحقّق قدرًا أكبر من التوعية والفهم والإقرار بالمواصفات المتاحة والمتّسقة ضرورية لفعالية الدستور الغذائي. وحتى في حال عدم اعتماد مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية، فإن استخدام الجهات المعنية بتجارة الأغذية وجهات فاعلة أخرى هذه المواصفات استخدامًا كبيرًا قد يساهم في حماية المستهلك وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

[تعزيز التنسيق في جميع الأعمال المتعلقة بالمواصفات الغذائية]

[يعمل الدستور الغذائي بشكل وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك من أجل تجنب الازدواجية ووضع مواصفات متناقضة]

تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات

ما تزال قدرات البلدان على المشاركة بشكل نشط في وضع نصوص الدستور الغذائي تختلف على نطاق كبير وتتوقف على قدرات النظم الوطنية للدستور الغذائي ومدى استدامتها. وفي حين أن مسؤولية هذه النظم تقع على عاتق الأعضاء، يؤدي الدّعم دورًا في المساعدة على سدّ الفجوات في مجال القدرات. كما تؤدي مصادر التمويل ومجموعة واسعة من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعارف الفنية أدوارًا مهمة في تعزيز قدرات الأعضاء على المشاركة بشكل نشط ومستمر في أنشطة الدستور الغذائي، ودعم جميع الأعضاء في الحفاظ على النظم الوطنية وتوسيع إمكانية الاشتراك في استضافة اللجان، بما يتوافق مع قيمة الشمولية التي نعتمدها.

تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة

إن طرق عملنا مدعومة باستعراض النظم والممارسات المعتمدة في إدارة عمل الدستور الغذائي وتحسينها بشكل مستمر. وسيدعم إدخال التحسينات في تدفقات العمل، وترتيب أولويات الاقتراحات وإدارة المدخلات/التعليقات مشاركة الأعضاء الذين يعانون من قيود كبيرة على مواردهم وسيعزز الشمولية في عملية وضع المواصفات.

وتقرّ الهيئة بأن وضع نصوص الدستور الغذائي بصورة فعالة يعتمد إلى حدّ بعيد على الموارد التي تقدمها البلدان المضيفة للأجهزة الفرعية ومجموعات العمل التابعة لها، لا سيما رؤسائها وأماناتها، وتشكرهم على مساهماتهم.